The Banking System and its Effect on Economic Stability Variables in Iraq.

Prof . Dr. Abd AlHussain Galeel Al Galiby
Ahmad Hassan Atshan
University of Qufaa

Abstract

The banking system is regarded as an important tool to achieve the economic stability in any of the worlds developed economics through providing the suitable environment for the economic policies in general and the monetary policies in particular to achieve its tasks actively, If this system had the needed depth and the suitable density it will be able to leave its effect on the monetary policies aiming at achieving the economic stability.

The banking system has a great effect on the economic stability variables (Gross domestic product, Inflation and unemployment) by being characterized of a good degree of development coping with the modern technology in the banking area; it gives a positive effect on the Gross domestic product through credit and another effect limiting the inflation and unemployment in economy.

This research aims at revealing the effect of the banking system on the economic stability variables all over Iraq through (some variables expressing the reality of this system.

The research reached a result, which states that (Iraq) the contrary with the undeveloped and dependent banking system during period of study which led to the decline of all the signs through which a decision can be made about the nature of the economic stability in Iraq.

الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق

ا.د.عبدالحسين جليل الغالبي / احمد حسن عطشان

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

الملخص :

يعد الجهاز المصرفي أداة مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أي من اقتصادات العالم المتطورة عن طريق توفير البيئة الملائمة للسياسات الاقتصادية بصورة عامة والسياسات النقدية بصورة خاصة لأداء مهامها بدقة وفعالية ، فإذا ما تمتع هذا الجهاز بالعمق المطلوب والكثافة المناسبة تمكن من ترك بصماته على السياسات النقدية الهادفة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وعلى الرغم من الأهمية القصوى التي يحتلها الجهاز المصرفي إلا ان الرؤيا لم تكن واضحة لأثر هذا الجهاز في متغيرات الاستقرار الاقتصادي لذا فان هذه الدراسة أخذت من هذا الموضع مشكلة لها .

وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها(يؤثر الجهاز المصرفي ممثلاً بمتغيراته نمو عرض النقد والائتمان وعدد المصارف وفروعها ونسبة إجمالي الودائع الى عرض النقد بمعناه الواسع ونسبة إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية فضلاً عن الكثافة المصرفية والعمق المالي ، على الاستقرار الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة) واختصت الدراسة ببحث الجهاز المصرفي في العراق للمدة(1988-2005).

وتوصل البحث إلى نتيجة مفادها أن الجهاز المصرفي العراقي اثر سلبا في متغيرات الاستقرار الاقتصادي كونه فاقد للاستقلالية في اتخاذ قراراته ويفتقر إلى التطور المطلوب والكثافة المناسبة.

الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق

المقدمة :

خضع الاقتصاد العراقي منذ بداية الثمانينات وحتى الوقت الحاضر لمعوقات تركت أثراً واضحاً على أدائهِ وعلى كافة المؤشرات المتعلقة به. فلقد وضعت هذه المعوقات الاقتصاد العراقي في بداية التسعينات وحتى عام 1995 في دائرة الاقتصاد المغلق ، وشبه المغلق في النصف الثاني من العقد المذكور ،هذا فضلاً عن الحروب التي فعلت فعلها في الاقتصاد وجعلته اقتصاد حرب بلغت فيه نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الدخل القومي خلال المدة (1980– 1990) مابين (55.5% إلى79.6%) [١]. وأتصف الاقتصاد العراقي بمظاهر عديدة طيلة المدة الماضية من أهمها انه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد بالدرجة الأولى على مصدر أساسي للناتج القومي هو النفط الذي كانت مساهمتهُ في الميزانية العامة عام 1980 تساوي(88%) ولم تنخفض في السنوات اللاحقة عن هذا المستوى [٢] ،كما إن الدولة هي صاحبة الدور الأكبر في توجيه الاقتصاد العراقي ومالكة لنسبة كبيرة من مؤسساته في مقابل محدودية دور السوق في القدرة الاقتصادية والكفاءة التنافسية . ومن المظاهر الأخرى التي يتصف بها الاقتصاد العراقي هي رزوحه تحت طائلة الديون الخارجية التي بلغت (127) مليار دولار [٣] . ولا يخفى على احد أن تعرض الاقتصاد العراقي لحصارٍ اقتصادي استمر منذ عام 1990 وحتى عام 2003 جعله يعاني من توقف تصدير النفط وما تبع ذلك من انخفاض حاد في الاستيرادات فضلاً عن التوقف الكامل والجزئي للطاقات الإنتاجية والبرامج الاستثمارية والاكتفاء ببرامج اعادة الاع مار. وانعكست الأحداث أعلاه على الاقتصاد بصورة انخفاض في قيمة الدينار وانتشاراً للبطالة والتضخم.

مشكلة البحث: على الرغم من الأهمية القصوى التي يحتلها الجهاز المصرفي إلا ان الرؤية لم تكن واضحة لأثر هذا الجهاز في متغيرات الاستقرار الاقتصادي لذا فان هذه الدراسة ستأخذ من هذا الموضع مشكلة لها ، لمعرفة مدى استجابة النشاط الاقتصادي وبالذات متغيرات الاستقرار الاقتصادي لفعل الجهاز المصرفي من خلال مجموعة من المتغيرات المعبرة عنه في العراق.

هدف البحث : و يهدف البحث إلى معرفة التأثير الذي يمارسه الجهاز المصرفي ممثلاً بالمتغيرات (نمو عرض النقد وحجم الائتمان وعدد المصارف وفروعها نسبة إجمالي الودائع الى عرض النقد بمعناه الواسع ونسبة إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجاري و الكثافة المصرفية والعمق المالي) على الاستقرار الاقتصادي ممثلاً بـــ (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والتضخم والبطالة) .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان الجهاز المصرفي ممثلاً بمتغيراته نمو عرض النقد والائتمان وعدد المصارف وفروعها ونسبة إجمالي الودائع الى عرض النقد بمعناه الواسع ونسبة إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجاري ة فضلاً عن الكثافة المصرفية والعمق المالي ،يؤثر على الاستقرار الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة).

أولاً: الجهاز المصرفي العراقي :

ينصرف مفهوم الجهاز المصرفي إلى كل المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظم ة التي تتعامل من خلالها هذه المؤسسات في دولة ما[٤] ،ومكونات هذا الجهاز هي:

١- البنك المركزي العراقي:Central Bank of Iraq

ظهرت في العراق الحاجة إلى إنشاء مصرف مركزي يتولى اصدار العملة وإدارتها وضمان استقرارها والقيام بالأعمال المالية للدولة . وعلى اثر ذلك صدر قانون المصرف الوطني العراقي رقم (43) لسنة 1947 ونفذ في 1947/11/9 ناصاً على تأسيس مصرف يتولى المهام في أعلاه . واكتمل التشكيل القانوني للمصرف الوطني في حزيران عام 1948 عندما عين أعضاء أول مجلس لإدارته ، وبلغ رأسماله التأسيسي خمسة ملايين دينار [٥]. وفي العام 1956 تم تغيير الاسم من المصرف الوطني الى البنك المركزي العراقي وصدر لذلك القانون رقم (72) لسنة 1956 الذي تضمن أيضاً زيادة

رأس مال المصرف من خمسة ملايين دينار الى خمسة عشر مليون دينار. ويضم البنك المركزي العراقي فضلاً عن الفرع الرئيس في بغداد كل فروع البصرة والموصل إلى جانب فرعي السليمانية و أربيل بعد عام 2003 . ويتكون مجلس إدارة البنك من المحافظ بصفتهِ رئيساً ونائبين له مع ثلاثة أعضاء آخرين خبراء في الشؤون النقدية [٦]. ويقوم البنك المركزي العراقي بوظائف متعددة منها صياغة وتنفيذ السياسة النقدية وإ صدار التراخيص للبنوك ومدها بالسيولة اللازمة والإشراف والرقابة عليها ، والاحتفاظ بجميع الاحتياطيات الأجنبية وكذلك أرصدة الحكومة المالية ، وإدارة وحيازة احتياطيات الدولة ، ويقوم البنك المركزي العراقي أيضاً بتقديم الخدمات المالية للحكومة باعتباره مستشاراً ووكيلاً مالياً لها [٧]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم وظائف البنك المركزي وأكثرها تأثيراً في الحياة الاقتصادية هي الوظيفة المتعلقة بضبط عرض النقد كماً ونوعاً كونهُ مشرفاً على السياسة النقدية ومصدراً للعملة ومتحكماً بسيولة الجهاز المصرفي التجاري والمتخصص وهذه الأهمية تحتم علينا ايلاء هذا الموضوع حيزاً اكبر من البحث وكما سيأتي.

عرض النقد في العراق للمدة (1988-2005):

قامت الحكومة بتغطية احتياجاتها المالية اثر توقف عائدات النفط عن رفد الخزينة العامة عن طريق الإصدار النقدي دون التقيد بأي ضوابط قانونية أو مصر فية إذ كان البنك المركزي العراقي (الذي كان فاقداً لاستقلاليته) يشتري بعشوائية بالغة كافة أوراق الدين المحلي التي تصدرها الحكومة وبالمقابل يقوم بطبع النقود مما أسهم في انهيار العملة المحلية[٨].لكونهِ طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ليس إلا وسيل ة لدى الحكومة لتنفيذ عملية الإصدار النقدي غير المدروس لتمويل عجز الموازنة مما رتبَ على الاقتصاد العراقي آثاراً سلبية أهمها ارتفاع معدلات التضخم وانهيار العملة المحلية.ويلاحظ في الجدول (1) الذي يبين عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (1988– 2005) إن عرض النقد بمعناه الواسع (M2) في عام 1988 كان يساوي (13205.0) مليون دينار ، ومع فرض الحصار الاقتصادي وفقدان التمويل الذي كانت توفره عائدات النفط قامت الدولة بزيادة الإصدار النقدي دون مراعاة لحاجة الاقتصاد والمواءمة بين وسائل الدفع وكمية الناتج الحقيقي ليبلغ عرض النقد في العام 2003

(4555282.0) مليون دينار وللمقارنة نقول ان هذا الرقم يساوي (344) ضعف ما كان عليه في العام 1988 وبمعدل نمو مركب مقداره (47.6%) . ومردُ ذلك يعود بالدرجة الأساس إلى إن البنك المركزي العراقي كان فاقداً لاستقلاليته خلال هذه المدة لأن زمام التحكم بعرض النقد لم يكن بيده بل كان منقاداً لتعليمات وزارة المالية أو حتى جهاتٍ لا علاقة لها بالمالية.وبعد عام 2003 عندما أقر مبدأ استقلالية البنك المركزي بقانونه رقم(56) لسنة 2004 نلاحظ إن عرض النقد في عامي (2004 و2005) استمر بالارتفاع حتى وصل في سنة (2005)إلى مستوى (13228369.0) مليون دينار بسبب حاجة القطر إلى زيادة عرض النقد لتغطية تكاليف اعادة الاعمار .وكان معدل النمو المركب لعرض النقد للسنوات (1988–2005) يساوي (50.1%) وهذا النمو في العرض النقدي اقل ما يمكن أن يوصف به انه نمو كارثي فلا يمكن بأي حال من الأحوال في اقتصاد نامي يعاني من مشاكل الحروب أن يصل الناتج الحقيقي من السلع والخدمات فيه إلى مستوى يعوض الزيادة في عرض النقد بشكل لا يرفع من مستوى الأسعار ولا يؤثر سلباً في سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأخرى ،اخذين بعين الاعتبار أن النقديي ن يحبذون زيادة سنوية في عرض النقد بمقدار (3– 5%) سنويا، وبالعودة إلى الجدول (1) نلاحظ عمق الهوة التي تفصل الاقتصاد العراقي عن أفكار المدارس النقدية ، وللتدليل على ذلك تم احتساب عرض نقد (افتراضي Hypothetical) للاقتصاد العراقي طيلة سنوات الدراسة على أساس تمتع البنك المركزي بلستقلاليته والتزامه بمعدل نمو سنوي لعرض النقد مقداره(5%) ونتيجة ذلك تم الحصول على معطيات العمود (3) من الجدول (1)، وبمقارنة عرض النقد (M2) الافتراضي بـــ (الواقعي Realistic) العمود (1) نلاحظ انه في عام 2005 كان عرض النقد الافتراضي يساوي (30254) مليون دينار بينما عرض النقد الواقعي كان يساوي (13,228,369.0) مليون دينار أي إن الأخير يزيد على الافتراضي بـــ(436.2) ضعف،وهذا التفاوت بين ما كان وما كان يجب أن يكون ولد نتائج سلبية على سعر صرف العملة ومستوى الاسعار العام . وبالعودة مرة اخرى الى الجدول(1) وبالتحديد إلى العمود(5)الذي يوضح العمق المالي(Financial Depth) * في الاقتصاد العراقي الذي نتحصل عليه من خلال (قسمة عرض النقد M_2 على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كنسبة مئوية) نلاحظ إن نسبة هذا العمق في

العام(2005) بلغت (21.4%) وبمقارنة هذه النسبة مع مثيلتها في الدول الأخرى مثل الأردن نجدها في نفس السنة تساوي (137.1%) مما يوضح نسبة التطور الاقتصادي وفعالية الجهاز المصرفي وقدرته على اجتذاب الودائع في الاردن على العكس من حال الاقتصاد العراقي وجهازه المصرفي .وما يجدر ذكره في هذا المجال أن الأدبيات الاقتصادية أكدت على أهمية وجود درجة عالية من السيولة النقدية بالنسبة الى حجم الاقتصاد لترسيخ معدلات النمو الاقتصادي ، فمن شأن العمق المالي بنسبته المنخفضة في الاقتصاد أن لا يسهل انتقال القرار الاقتصادي (النقدي) من منبعه البنك المركزي إلى مختلف خلايا الاقتصاد عن طريق الجهاز المصرفي التجاري والمتخصص كون الأخير لا يمتاز بالتطور المطلوب مما يجعل السياسة النقدية عاجزة عن الوصول إلى أهدافها كون فعاليتها مرتبطة بدرجة العمق المالي.

جدول (1)

عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (1988 - 2005)

السنوات	عرض النقد M2 *MID	معدل نمو M2 السنوي %	عرض النقد الافتراضي بمعدل نمو 5%سنويا MID	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية MID	العمق المالي** %	نمو العمق المالي السنوي %
1988	13205.0	-	13205.0	19432.2	67.9	-
1989	16513.8	25.0	13865.0	19745.0	83.6	23.1
1990	21269.6	28.7	14558.0	23704.0	89.7	7.2
1991	31722.0	49.1	15285.0	21313.0	148.8	65.8
1992	56829.0	79.1	16049.0	56814.0	100.0	-32.7
1993	113666.0	100.0	16851.0	140518.0	80.8	-19.2
1994	276857.1	143.5	17693.0	703821.0	39.3	-51.3
1995	773337.0	179.3	18577.0	2252264.0	34.3	-12.7
1996	1084172.0	40.1	19505.0	2556307.0	42.4	23.6
1997	1242569.0	14.6	20480.0	3286925.0	37.8	-10.8
1998	1646240.0	32.4	21504.0	4653524.0	35.3	-6.6
1999	1857406.0	12.8	22579.0	6607664.0	28.1	-20.3
2000	2114072.0	13.8	23707.0	7930224.0	26.6	-5.3
2001	2645155.0	25.1	24892.0	9911420.0	26.5	-0.3
2002	3632860.0	37.3	26136.0	41022927.4	8.8	-66.7
2003	4555282.0	25.3	27442.0	29585788.6	15.3	73.8
2004	11480873.0	152.0	28814.0	50593460.0	22.6	47.7
2005	13228369.0	15.2	30254.0	61673489.0	21.4	-5.3

المصدر :العمود (1) – البنك المركزي العراقي .المديرية العامة للإحصاء والأبحاث– النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات .2005.2004

العمود(4) – البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

- الأعمدة:(2–3–4–5) من إعداد الباحثين.

* مليون دينار عراقي

وما حدث من الإفراط في الإصدار النقدي ولد نتائج سلبية على سعر صرف العملة العراقية مقابل العملات الأجنبية ، وهذا الامر واضح في الجدول (2) الذي يبين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي الذي كان يساوي في عام 1988 (2) دينار لكل دولار. أما بعد أحداث عام 1990 التي على إثرها لجأت السلطة النقدية في العراق إلى عملية طبع النقود لتغطية العجز في الموازنة أو غيرها من الأسباب فتدهورت قيمة الدينار وبلغ سعر صرفه في عام 1991 (10) دينار لكل دولار، أي ان الدينارأصبح يساوي خمس قيمته في العام 1988.وأستمر التدهور حتى بلغ سعر الصرف عام 2002 (1957) دينار ، وبعد سقوط النظام السابق وعودة البنك المركزي للعمل باستقلالية يكفلها القانون جرت محاولات لإنعاش العملة المحلية ورفع سعر صرفها خلال السنوات (2003 ، 2004 ، 2005) وقد أتت أكلها اذ بلغ سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي ما مقداره (1764 ، 1453 ، 1472) دينار على التوالي، وهذه العملية تمت من خلال استبدال العملة القديمة بأخرى جديدة في عام 2003 وما ولده من ثقة بين المواطنين للتعامل بها هذا فضلاً عن مزادات البنك المركزي التي يهدف من خلالها طرح كميات من الدولار للتدخل في السوق النقدي للعمل على زيادة عرض العملة الأجنبية من جهة وتقليل عرض العملة المحلية التي تحسن الطلب عليها من جهة أخرى. وتم له ذلك عبر(بورصة) معينة تعمل على تلبية حاجة السوق من العملة الأجنبية مؤثرةً بشكلٍ ايجابي فـــي سعر صرف الدينار العراقي(١٠).

جدول (2)

سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للمدة(1988 – 2005).

السنوات	سعر الصرف دينار لكل دولار	السنوات	سعر الصرف دينار لكل دولار	السنوات	سعر الصرف دينار لكل دولار
1988	2	1994	456	2000	1930
1989	3	1995	1674	2001	1929
1990	4	1996	1170	2002	1957
1991	10	1997	1471	2003	1764
1992	21	1998	1620	2004	1453
1993	74	1999	1972	2005	1472

المصدر : البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والأبحاث.

ونود الإشارة هنا إلى حقيقة مفادها ان السياسات الخاطئة وخصوصاً النقدية منها (التي لايسأل البنك المركزي عنها كونه مدار كلياً من قبل الحكومة بشكل أفقده استقلاليته إبان المدة التي سبقت عام 2003) ألحقت أضراراً بالدينار العراقي جعلته غير قادر على أداء وظائفهِ بالصورة الصحيحة ، وهذه الأضرار تمثلت في انه لم يعد وسيلة تبادل مقبولة لتفضيل التعامل بالدولار من قبل المواطنين،وأصبح لا يستخدم كمقياس للقيمة لأي سلعة في الخارج ولاحتى في الداخل إلا ما ندر بسبب عدم تجانس وحداته إذ انه لكل فئة من فئات الدينار سعر خاص بها،كما انه لم يعد صالحاً كمستودع للقيمة أو كوسيلة ادخار ، الأمر الذي جعله غير صالح للاستعمال كأداة لتقويم المدفوعات الآجلة ، أما الوظائف الأخرى فلم يستطيع الدينار العراقي إطلاقاً القيام بأي منها كوظيفة التبادل والسيولة الدولية والتأثير على النشاط الاقتصادي[١١]. وعجز الدينار عن القيام بوظائفه جعل الطلب عليه قليل جداً وأصبح الدولار الأمريكي العملة المفضلة للتداول وقياس القيمة وتسوية المدفوعات الآجلة وكل الوظائف التي كان الدينار(سابقاً) يقوم بها. [١٢].

٢-المصارف التجارية والمصارف المتخصصة في العراق:

مر الجهاز المصرفي العراقي بشقيه (التجاري والتخصصي) بالمراحل الآتية:-

أ- مرحلة التأسيس(المصارف الأجنبية والحكومية والخاصة): لقد تأسس البنك العثماني في بغداد في العام 1892 كنواة اولى للنشاط المصرفي العراقي على الرغم من رأسماله البريطاني ، وأعقب ذلك افتتاح البنك البريطاني للشرق الأوسط عام 1912 والبنك الشاهنشاهي الايراني عام 1916 . وفي عام 1935 تأسس أول مصرف حكومي عراقي تخصصي هو المصرف الزراعي الصناعي والذي تشعب عام 1946 إلى مصرفين الأول المصرف الزراعي والثاني المصرف الصناعي[١٣]. وبحلول عام 1941 أُسس أول مصرف حكومي تجاري عراقي هو مصرف الرافدين برأس مال تأسيسي قدره (نصف مليون دينار) وتلاه في العام 1954 إنشاء أول مصرف أهلي عراقي هو مصرف الاعتماد.

ب- مرحلة احتكار الحكومة للنشاط المصرفي في العراق :ــ بعد نمو القطاع العام نتيجة تزايد النشاط الاقتصادي للدولة و بعد عام 1958 وما تلاه من انقلابات اتخذت السلطة في

العام 1964 قراراً بتوسيع القطاع العام على حساب القطاع الخاص . وصدر لذلك القانون (100) لسنة 1964 الذي أمم المصارف الأهلية (الأجنبية والوطنية) كافة ، وكان هذا هو عهد احتكار المصارف الحكومية للنشاط المصرفي في العراق [١٤].

ج- مرحلة نمو النشاط المصرفي الأهلي مرة اخرى:ــ عاد مبدأ الخصخصة الى الظهور في بداية التسعينات من القرن العشرين وعلى اثر ذلك صدر القانو ن رقم (12) لسنة 1991 الذي بموجبه منحت أجازات التأسيس للمصارف الأهلية على شكل شركات مساهمة خاصة بدأت بمصرفين عام 1992 ووصلت إلى (19) مصرفاً عام 2003[١٥].

د- مرحلة ما بعد 2003/4/9 :ــ في هذه المرحلة تطور عمل المصارف الأهلية ليرتفع عدد المصارف الخاصة في نهاية عام 2006 ليبلغ (25) مصرفاً أهلياً برؤوس أموال بلغت مع المصارف الحكومية قرابة (1) تريليون دينار بعضها بمشاركة أجنبية لان بعض هذه المصارف كان فروع لمصارف أجنبية [١٦].

جدول (3)

الجهاز المصرفي العراقي حتى عام 2005 .

اسم المصرف	سنة التأسيس	عدد الفروع مع الفرع الرئيسي
البنك المركزي العراقي	1947	5
المصارف الحكومية التجارية:		
١- مصرف الرافدين	1941	143
٢- مصرف الرشيد	1988	132
٣- المصرف العراقي للتجارة	2003	4
المصرف الحكومية المتخصصة:		
١- المصرف الزراعي	1936	42
٢- المصرف الصناعي	1946	5
٣- المصرف العقاري	1948	16
٤- المصرف الاشتراكي	1991	4
مجموع المصارف الحكومية		351
المصارف التجارية الاهلية:		
١- مصرف بغداد	1992	18
٢- المصرف التجاري العراقي	1992	9
٣- مصرف الاستثمار العراقي	1993	17

٤- مصرف الشرق الأوسط	1993	11
٥- المصرف العراقي الإسلامي	1993	9
٦- مصرف البصرة الأهلي	1993	10
٧- المصرف المتحد	1994	6
٨- المصرف الأهلي العراقي	1995	4
٩- مصرف الائتمان	1995	10
١٠- مصرف دار السلام	1999	13
١١- مصرف الاقتصاد	1999	11
١٢- مصرف سومر التجاري	1999	5
١٣- مصرف بابل	1999	5
١٤- مصرف الخليج التجاري	2000	7
١٥- مصرف الوركاء	2000	3
١٦- مصرف البركة	2001	5
١٧- مصرف الموصل	2001	4
١٨- مصرف الشمال	2004	4
١٩- مصرف الاتحاد الصناعي	2004	4
٢٠- مصرف أشور الدولي للاستثمار	2005	2
٢١- مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	2005	2
مجموع فروع المصارف الاهلية		159
مجموع مصارف وفروع الجهاز المصرفي العراقي		510

المصدر:- بدر غيلان السوق النقدية في العراق،منشورات البنك المركزي العراقي،مديرية الإحصاء والأبحاث،2004 ،ص49.
بيانات عامة مأخوذة من المواقع الالكترونية لمصرفي أشور الدولي و دجلة والفرات.
www.finance @althuraya-group.com www.imfo@dfdi-bank.com

من الجدول (3) نلاحظ إن المصارف الحكومية (التجارية والمتخصصة) تشكل مانسبته (68.8%) من مجموع عدد فروع المصارف العاملة في العراق حتى عام 2005 مقابل (31.2%) للمصارف الأهلية ، وتمتُع المصارف الحكومية بهذه السيطرة النسبية على السوق المصرفي في العراق يعود الى تاريخها الطويل والعريق في العمل المصرفي كونها الوحيدة التي كانت تعمل في العراق حتى التسعينات من القرن الع شرين، كما إن معاملات الدولة تتم عن طريق هذه المصارف [١٧]. والجدير بالذكر إن دخول المصارف الاهلية ضمن الجهاز المصرفي العراقي قد أنعش المنافسة مع المصارف الحكومية مما دفع كل منهما لتقديم أفضل الخدمات لجذب الجمهور.

ومن خلال الجدول (4) يلاحظ إن عدد المصارف في العام 1988 كان (343) مصرفاً وفرعاً لمصرف، وهو مؤلف من المصارف الحكومية فقط ، وبقي الأمر على حاله حتى عام 1992 بدخول المصارف الاهلية نطاق العمل وأستمر ارتفاع عدد المصارف حتى بلغ في العام 2005 (510) مصرفاً و فرعاً لمصرف وبمعدل نمو مركب عن العام 1988 مقداره (2.3%) .

جدول (4)

عدد المصارف وفروعها في الاقتصاد العراقي.

السنوات	عدد المصارف وفرعها	عدد السكان ألف نسمة	معدل نمو السكان %	عدد السكان لكل فرع نسمة	الكثافة المصرفية مصرف لكل ١٠ آلاف شخص
1988	343	16882	===	49218	0.203
1989	343	17428	3.2	50810	0.196
1990	343	17890	2.6	52157	0.191
1991	347	18419	2.9	53080	0.188
1992	374	18949	2.8	50665	0.197
1993	421	19478	2.7	46266	0.216
1994	427	20007	2.7	46854	0.213
1995	441	20536	2.6	46566	0.214
1996	441	21124	2.8	47900	0.208
1997	441	22046	4.3	49990	0.200
1998	441	22702	2.9	51478	0.194
1999	475	23382	3.0	49225	0.203
2000	485	24086	3.0	49661	0.201
2001	494	24813	3.0	50228	0.199
2002	494	25565	3.0	51751	0.193
2003	498	26340	3.0	52891	0.189
2004	506	27963	6.1	55262	0.180
2005	510	28810	3.0	56490	0.177

المصدر :العمود (1) من إعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات وزارة التخطيط ،المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة

العمود(2) وزارة التخطيط ،المجموعة الاحصائية السنوية،2005-2006 .

الأعمدة(3-4-5) من إعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات الاعمدة (1-2) .

ومهما كان من تحسن أو إرتفاع في عدد المصارف وفروعها خلال مدة الدراسة فأنه لم يكن كافيا إذ أن عدد السكان لكل فرع (العمود 4 ، الجدول4) يبين إن هناك عدداً كبيراً نسبياً من السكان يتزاحمون على كل فرع من فروع المصارف ، ففي العام 1988 كان هناك (49218) نسمة لكل فرع من فروع المصارف ، وفي العام 2005 أستقر الأمر على رقم يبلغ (56490) نسمة لكل فرع ، وهذا الرقم في الاقتصادات المتقدمة يبلغ (1500) نسمة لكل مصرف[١٨]، بمعنى إن كل مصرف عراقي يتحمل (55990) نسمة

تقريبا أكثر من نظيره في الدول المتقدمة وبالتالي تصبح الخدمة المصرفية أقل جودةً ، وضعف انتشار الخدمات المصرفية في الاقتصاد العراقي يعود من جهة الى عدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي وإلى نمو عدد السكان المتزايد الذي بلغ معدل نموه المركب للمدة (1988 – 2005) ما مقداره (3.1%) وهي نسبة مرتفعة كون نظيرتها في الدول المتقدمة تساوي (1%) سنويا[١٩]. فضلاً عن أن أي دراسة جدوى اقتصادية يقوم بها صاحب رأس مال ينوي إنشاء مصرف تجاري جديد لا تعطي نتائج مثمرة كون الجهاز المصرفي العراقي مؤلف في معظمه من مصارف حكومية تصعب منافستها لتميزها بإمكانيات تمويلية ضخمة كما إن الوضع السياسي على الاقتصاد العراقي قلص فرص الاستثمار مما لا يفتح مجالات واسعة أمام توظيف أموال المصارف لعدم اليقين حتى في الأجل القصير والقصير جدا أحيانا . وهذه الأمور مجتمعة جعلت نسبة انتشار الخدمات المصرفية المرتبطة بعدد المصارف قليلة جداً في الاقتصاد العراقي.وتتضح هذه المشكلة بصورة جلية أكثر من خلال العودة الى الجدول (4) العمود(5) الذي يوضح مؤشر الكثافة المصرفية(Banking Density)الذي يقيس مدى انتشار الخدمات المصرفية إذ يقوم باحتساب عدد الفروع لكل عشرة ألاف شخص * فيشير إلى انه كانت هناك كثافة مصرفية في العراق مقدارها (0.203) فرعا لكل عشرة آلاف شخص عام 1988 ، وأصبحت في عام 2005 تساوي(0.177). علما ان هذه النسبة في الاردن عام 2005 تساوي (1.01) أما المقارنة مع بقية الدول العربية فهي أيضاً في غير صالح العراق باستثناء اليمن التي بلغت فيها الكثافة المصرفية ما مقداره (0.08) [٢٠]. ولابد من التنويه هنا الى ان الجهاز المصرفي الذي يحدد درجة العمق المالي ومدى الكثافة المصرفية في الاقتصاد من خلال تطوره الكمي والنوعي يؤثر في نوعية وتركيب عرض النقد فيه ، فلو كان اقتصاد ما يمتلك جهاز مصرفي متطور ومتغلغل في مسام الاقتصاد من خلال كثافة مصرفية عالية نجد ان هذا الاقتصاد يتمتع بعرض نقد تؤلف الودائع وشبه النقد القسم الأعظم منه على عكس حال الاقتصاد الذي لا يمتلك كثافة مصرفية جيدة كما هو شأن الاقتصاد العراقي. والجدول (5) يبين أن العملة في التداول تحتل مكان الصدارة في تكوين عرض النقد إذ أنها كانت تشكل في العام 1988 ما نسبته (65.3%) من مجموع عرض النقد بينما الودائع الجارية وشبه النقد حققت ما نسبته (34.7%) فقط . وأستمر

الوضع على ما هو عليه حتى عام 2005 فكانت هذه النسبة تساوي (68.8%) للعملة من مجموع عرض النقد مقابل (31.2%) للودائع وشبه النقد .

الجدول (5)

تركيب عرض النقد في العراق للمدة (1988–2005).

السنوات	عرض النقد MID M2	العملة في التداولMID	الودائع وشبه النقدMID	نسبة العملة الى عرض النقد%	نسبة الودائع وشبه النقد إلى عرض النقد%	نسبة الودائع وشبه النقد إلى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية%
1988	13205.0	8630.0	4575.0	65.3	34.7	23.5
1989	16513.8	9927.0	6586.8	60.1	39.9	33.3
1990	21269.6	13412.0	7857.6	63.0	37.0	33.1
1991	31722.0	21873.0	9849.0	70.0	30.0	46.2
1992	56829.0	36021.0	20808.0	63.3	36.7	36.6
1993	113666.0	67134.0	46532.0	59.0	41.0	33.1
1994	276857.1	199436.1	77421.0	72.0	28.0	11.0
1995	773337.0	584398.0	188939.0	75.5	24.5	8.3
1996	1084172.0	881616.0	202556.0	81.3	18.7	7.9
1997	1242569.0	929828.0	312741.0	74.8	25.2	9.5
1998	1646240.0	1192350.0	453890.0	72.4	27.6	9.7
1999	1857406.0	1275220.0	582186.0	68.6	31.4	8.8
2000	2114072.0	1474321.0	639751.0	69.7	30.3	8.0
2001	2645155.0	1782691.0	862464.0	67.3	32.7	8.7
2002	6632860.0	2563693.0	4069167.0	70.6	29.4	9.9
2003	4555282.0	3344555.0	1210727.0	73.4	26.6	4.0
2004	11480873.0	7163006.0	4317867.0	62.3	37.7	8.5
2005	13228369.0	9112837.0	4115532.0	68.8	31.2	6.6

المصدر: العمود (1-2-3) البنك المركزي العراقي .المديرية العامة للإحصاء والأبحاث– النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي .

الأعمدة رقم (4-5-6)احتسبت من قبل الباحثين بالاستناد الى بيانات الاعمدة (1-2-3) .

ويمكن الحكم على طبيعة التطور الاقتصادي الذي يم ر به قطر ما من خلال نسبة هذين المكونين لعرض النقد(العملة في التداول والودائع) التي تختلف من بلد لآخر ، إذ انه كلما ارتفعت نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد دل ذلك على تخلف الاقتصاد وعدم تطوره وتخلف العادات المصرفية فضلا عن تخلف الجهاز المصرفي ككل[٢١]وبصورة عامة كانت العملة في التداول تشكل في العراق على مدى سنوات الدراسة ما مقداره (70.0%) مقابل (30.0%)* للودائع من إجمالي تركيب عرض النقد ، بينما في اليابان كانت هذه النسبة تساوي (25%) للعملة و (75%) للودائع ، و في ايطاليا فقد كانت (15.7%) للعملة و(84.3%) للودائع من إجمالي تركيب عرض النقد في عام 1999[٢٢] .

وبما إن العملة في التداول تشكل المطلوبات الرئيسة للبنوك المركزية فأن الودائع تشكل المطلوبات الرئيسة للبنوك التجارية ويمكن الحكم من خلال حجم هذه المطلوبات على درجة كفاءة الجهاز المصرفي التجاري ، فإذا ما شكلت هذه المطلوبات (الودائع وشبه النقد) نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي فأن ذلك يعني ان هذا الجهاز المصرفي يتمتع بدور فعال في الاقتصاد والعكس من ذلك عند تواضع هذه النسبة[٢٣]. وبالعودة إلى العمود (6) من الجدول (5) نلاحظ إن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية في الاقتصاد العراقي هي نسبة منخفضة جدا حيث شكلت في العام 2005 ما نسبته (6.6%) من الناتج المحلي الإجمالي رغم بدايتها في عام 1988 بمستوى (23.5%) وهذا يعني ان الاقتصاد العراقي قليل التأثر بالجهاز المصرفي ومطلوباته لضعف اداء ومستوى هذا الاخير.

- حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية والمتخصصة في العراق:

نتيجة الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي من حروب وحصار وتدمير للبنى التحتية لم يكن من أولويات الاقتصاد في هذه المرحلة تطوير الاستثمار وإنما إعادة أعمار ما دمرته الحرب وعطله الحصار مما انعكس سلبا على حجم الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي ومن خلال تتبع مسيرة تطور حجم الائتمان خلال المدة (1988 – 2005) يتبين لنا من خلال الجدول (6) انه في عام 1988 كان إجمالي الائتمان يساوي (432.6) مليون دينار وارتفع بعد عام واحد أي في عام 1989 ليصل الى (620.9) مليون دينار بمعدل نمو سنوي مقداره (43.5%) عن العام السابق . وأصبح في عام(2005) يساوي(850706.0) مليون دينار، وكان معدل النمو متذبذباً بين السالب والموجب في معظم سنوات الدراسة بسبب الحصار الاقتصادي الذي حرم العراق من استيراد المستلزمات الضرورية للاستثمار مما جعل الطلب على الائتمان من قبل المستثمرين غيرٌ مجدٍ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان السياسة النقدية في هذه المدة كانت تحاول في مقابل التوسع في عرض النقد لتمويل الخزينة العامة التشدد في حجم الائتمان كنوع من الموازنة. وهي تدفع في سبيل ذلك باتجاه تجميع المدخرات لدى الجهاز المصرفي لغرض إعادة تدويرها من خلال الانفاق الحكومي بغية التخفيف من الاتجاه التضخمي الناجم عن الإصدار النقدي الجديد[٢٤]. وليست الزيادة في مبالغ الائتمان في

السنوات الأخيرة هي في معظمها زيادة حقيقية بل ان جلها كان زيادة نقدية بسبب التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي وما يؤكد ذلك ان معدل النمو المركب خلال المدة (1988– 2005) كان يساوي (56.2%) وهذا الأمر لا يبدو منسجما مع حال الائتمان في الاقتصاد العراقي ، بل ان هذا المعدل من النمو عائد إلى نسبة التضخم العالية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي التي ألقت بظلالها على القيم النقدية لحجم الائتمان ،وأيضا إلى صغر حجم الائتمان في السنة الأولى1988، مما جعل معدل النمو المركب يصل الى هذا المستوى. ومن خلال العمود (3) في الجدول (6) نلاحظ أن نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي تبين ضعف مساهمة الجهاز المصرفي العراقي في الاقتصاد ، كون الائتمان يمثل أهم موجودات الجهاز المصرفي التجاري والمتخصص إذ انه في السنة الأولى 1988 كانت هذه النسبة تساوي (2.2%) وبلغت في عام(2005) نسبة(1.03%).

جدول (6)

الائتمان الاستثماري في العراق للمدة (1988 - 2005).

السنوات	الائتمان الاستثماريIMD	معدل نمو الائتمان السنوي%	نسبة الائتمان إلى الناتج بالأسعار الجارية%
1988	432.6	–	2.2
1989	620.9	43.5	3.1
1990	544.9	-12.2	2.2
1991	170.6	-68.6	0.8
1992	514.3	201.4	0.9
1993	543.2	5.6	0.3
1994	199.1	-63.3	0.02
1995	44.2	-77.8	0.0019
1996	28.5	-35.5	0.0011
1997	1426.5	4995.2	0.04
1998	557.2	-60.9	0.011
1999	22686.6	3971.5	0.3
2000	15942.7	-29.7	0.2
2001	20103.4	26.0	0.2
2002	312257.1	1453.2	0.7
2003	396417.1	26.9	1.33
2004	744850.0	87.8	1.4
2005	850706.0	14.2	1.3

المصدر:العمود (1) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية.

العمودان(3,2) من إعداد الباحثين بالاستناد الى العمود(1) والجدول(11).

- السياسة النقدية في العراق للمدة (1988- 2005):

إن أهداف السياسة النقدية في العراق كما وردت في قانون ا لبنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 وتعديلاته اللاحقة فضلاً عن القانون رقم(56) لسنة 2004 تشتمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وإدارة الموجودات الأجنبية وكذلك رسم سياسة التمويل الخارجي فضلاً عن توفير الموارد المالية للدولة ووضع الخطة الائتمانية ، هذا بالإضافة الى مراقبة الصيرفة والمؤسسات المالية [٢٥]. وعوداً إلى ما تمت الاشارة إليه سابقاً من أن البنك المركزي العراقي كغيره من البنوك المركزية يقوم بمسك حسابات الحكومة ومباشرة مدفوعاتها واستلام ودائعها وإصدار القروض العامة والإشراف على عملية الاكتتاب فيها كبنك للحكومة (Gov. Bank) فأن هذه الوظيفة جعلته يمر بسياسته النقدية بمرحلتين مهمتين الأولى وهي التي كان فيها البنك المركزي منقاداً لسياسة الدولة وفاقداً لاستقلاليته وتمتد هذه المرحلة من عام 1988 الى 2003 ،والثانية هي التي تلت تغيير النظام السياسي، وفي ما يأتي بيان لأبرز مميزات المرحلتين:

السياسة النقدية في العراق للمدة (1988-2003):

بعد أن وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها في سنة 1988 كان الاقتصاد العراقي يعاني من توجيه كافة موارده المالية نحو تمويل الانفاق العسكري فضلاً عن تركة الحرب وانخفاض أسعار النفط ومغامرات النظام السابق التي أدت الى فرض الحصار ، الأمر الذي ألقى بظلالهِ على السلوك النقدي اذ فقدت السلطة النقدية استقلاليتها وأمسى البنك المركزي تابعاً لوزارة المالية التي كان من أولوياتها الاعتماد على الإصدار النقدي (لتمويل الخزينة) الذي جعل الكتلة النقدية تزيد بمستويات كبيرة لايمكن للعرض السلعي أن يتناسب معها في أي حال من الأحوال ، وهذا الامر جعل السياسة النقدية الخاطئة مسببةً للتضخم الجامح في الاقتصاد العراقي وانهيار قيمة العملة المحلية رغم ان وظيفتها الأساسية هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصورة عامة واستقرار سعر صرف العملة والمستوى العام للأسعار بصورة خاصة.

- السياسة النقدية في العراق للمدة التي أعقبت عام 2003 :

بعد تغيير النظام السابق في 2003/4/9 التفتَ القائمون على السياسة النقدية الى عمق المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي تشكل النقدية منها جزءاً كبيراً ، مما يوجب عليهم إعطاء البنك المركزي استقلالية واسعة في وضع السياسة النقدية وفي تنفيذها. وهذه العملية تجعل البنك المركزي متحكماً بعرض النقد بهدف إحداث الموا ءمة بين كمية وسائل الدفع في الاقتصاد والناتج الحقيقي . وبين قانون البنك المركزي الجديد رقم (56) لسنة 2004 ان تمتع البنك المركزي باستقلاليته هو أمر ضروري لأداء وظائفه على أكمل وجه. وأبرز مقومات هذه الاستقلالية ومؤشراتها التي وردت في القانون هي[٢٦]:ـــ

1- أشارت الفقرة (2) من المادة (2) إلى ما يأتي (سعياً لتحقيق أهداف البنك المركزي العراقي وانجازاً لمهامه،يكون هذا البنك مستقلاً ولن يتلقى أي تعليمات من أي كيان أو شخص آخر أو مؤسسة بما فيها الحكومية. ويتم إقرار استقلالية أعضاء هيئة صنع القرار في البنك بما لايدع مجالا لأي شخص في التأثير عليهم).

2- عملية إقالة المحافظ أو إعفاء مجلس ادارة البنك تكون محصورة فقط بسلطة التعيين وفي ظل شروط معينة.

3- وفيما يخص علاقة البنك بالحكومة أشارت المادة (26) الفقرة واحد انه(لا يجوز للبنك المركزي منح ائتمانات مباشرة أو غير مباشرة للحكومة أو أية مؤسسة عامة باستثناء المصارف التجارية الحكومية لتوفير السيولة لها وضمن رقابة البنك وبمثل معاملة البنوك العائدة للقطاع الخاص).

4- نصت المادة رقم (27) من القانون على انه لا يجوز إصدار حكم بحجز او تنفيذ حكم ضد البنك المركزي او ممتلكاته من عملة او ذهب وحقوق سحب خاصة(SDRs) وغيرها قبل إصدار حكم نهائي من المحكمة القضائية.

5- ومن المسائل المهمة ضمن استقلالية البنك المركزي هي الشفافية (Transparency) أي الوضوح في نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط البنك المركزي وأهدافه وما تحقق منها وما لم يتحقق حسب المادة (45) من القانون المذكور.

وفي سبيل قيام البنك المركزي بمهامه وصياغة السياسة النقدية بنجاح كان لابد له من اعادة ثقة المواطن العراقي بعملته وتم له ذلك من خلال عملية استبدال العملة التي تعرضت نتيجةً لمواصفاتها الفنية الرديئة إلى عملية طبع خارج نطاق السلطة النقدية من خلال عمليات التزوير، وأثر هذا الأمر على عملها في اداء وظيفتها وقبولها من قبل الجمهور الذي فقد ثقته بها واستعاض عنها بالدولار الأمريكي ومما زاد الأمر سوءاً تعدد أسعار الصرف للدينار حسب الفئة النقدية الأمر الذي دفع البنك المركزي الى السعي لاستبدال العملة بأخرى تنال ثقة المواطنين، وتم له ذلك بالتنسيق مع سلطة الائتلاف المؤقتة في المدة من 2003/10/15 الى 2004/1/15. وكان لعملية استبدال العملة نتائج ايجابية تمثلت في زيادة ثقة المواطنين بالعملة واعتمادها كمخزن للقيمة كونها ذات مواصفات فنية عالية إذ أنها مقاومة للتلف والتزوير بسبب نوعية الورق الجيدة وثبات ألوان الطباعة، إذ انه تم التعاقد على طباعتها في دار السك البريطانية (Delaro) ذات المكانة العالمية،كما ساهمت العملة الجديدة الى جانب مزاد البنك المركزي في تحسن سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وبقية العملات الأجنبية، وأدت هذه العملية إلى توحيد العملة المتداولة في كافة أرجاء العراق بدل استخدام عدة عملات ، وساهمت عملية الاستبدال في تخفيض عملية الدولرة والإحلال النقدي [٢٧].

ولأجل الوقوف على طبيعة عمل السياسة النقدية في العراق لابد من تناول أدواتها وأهمها:-

ا – **سعر إعادة الخصم** : بما إن البنك المركزي العراقي قبل عام 2003 كان مدار كليا من قبل الحكومة وكون البنوك التجارية او معظمها هي بنوك حكومية تعمل بموجب توجيهات معينة تصدرها وزارة المالية أصبح تأثير أداة سعر إعادة الخصم ضعيف جدا في السياسة النقدية العراقية وليس أدل على ذلك من إن سعر إعادة الخصم لم يتغير خلال ربع قرن أي منذ عام 1974 إلى 1999 سوى مرتين، الأولى عام 1982 والثانية عام 1995 مما يدل على عدم استخدام هذه الأداة في السياسة النقدية بصورة فعالة[٢٨] رغم ما مر به العراق من أزمات نقدية أدت الى مضاعفة عرض النقد في الاقتصاد مرات عديدة.

ب- نسبة الاحتياطي القانوني: حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع (الجارية والآجلة) بـــ (13%) بهدف التأثير في حجم ما تمنحه البنوك التجارية من ائتمان [٢٩]. وفي 2003/12/12 وبهدف جعل هذه الأداة من أدوات السياسة النقدية التي تخدم التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق وضع البنك المركزي العراقي ثلاث متطلبات للاحتياطي القانوني منفصلة في تعليمات موحدة اشترط فيها على المصارف ان تودع لديه نسبة (20%) من التزامات الودائع الجارية ، ونسبة (2%) من الودائع الثابتة ، فضلاً عن نسبة(5%) من ودائع التوفير[٣٠].

ج- عمليات السوق المفتوحة: يستطيع البنك المركزي ان يؤثر في السيولة المصرفية وبالتالي على عرض النقد ومن ثم على أسعار الفائدة وسعر صرف العملة من خلال بيع وشراء الاوراق المالية والعملة الأجنبية في السوق المفتوحة ، ونجاح هذه العملية مرتبط بوجود سوق مالي ونقدي متطور وعلى درجة كبيرة من الكفاءة وهذا الأمر غير متوفر في الاقتصاد العراقي ، كما ان السياسات السابقة التي تمثلت بتوظيف احتياطيات الجهاز المصرفي القابلة للإقراض بأدوات الدين العام (حوالات الخزينة) وبمعدلات فائدة منخفضة لاتتجاوز (7%) مثلت أهم العقبات أمام تطور هذه الأداة وممارسة تأثيرها في السياسة النقدية على أكمل وجه[٣١]. بيد أن ما حدث بعد عام 2003 من انفلات واسع في سوق التحويل الخارجي حتّمَ على البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية وبالتنسيق مع وزارة المالية أيجاد عملية حديثة ومتطورة تمليها الظروف الاقتصادية لتحديد سعر الصرف اليومي من خلال آلية السوق المفتوحة عبر(بورصة) تعمل عن طريق المزادات اليومية على تلبية حاجة السوق من العملة الأجنبية[٣٢].

د – سعر الفائدة: أشار التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي الى انه ومن خلال دراسات خاصة عديدة اهتمت بهيكل أسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي وأثره في حجم الادخارات والطلب الاستثماري ان التأثير محدود جداً إذ أن التغيرات في حجم الادخارات لم تكن بفعل تغيرات أسعار الفائدة بل إن عوامل أخرى تحكمها مثل الدخول والتحوطات الأمنية ،أما بالنسبة للائتمان وتأثير سعر الفائدة على حجمه فلقد تبين من الدراسات في أعلاه ان هذا التأثير قليل جداً كون الائتمان في الاقتصاد العراقي ليس بالمستوى المطلوب [٣٣] . وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال هو إن المستثمر إذا ما

أراد طلب الائتمان لن يقف سعر الفائدة وارتفاعه بنسب قليلة أو حتى أعلى قل يلاً حائلاً دون ذلك لأن الاقتصاد العراقي يعاني من ارتفاع مستمر وحاد جداً في مستوى الأسعار وأي زيادة في سعر الفائدة يمكن للمستثمر ان يعوضها من خلال توقعه ارتفاع سعر السلعة التي ينتجها في المستقبل القريب مما يجعل سعر الفائدة قليل التأثير . وبناءً على ما تقدم من عدم فعالية سياسة التحديد وهامشية تأثير سعر الفائدة في الاقتصاد وانسجاماً مع السياسة النقدية الجديدة (بعد عام 2003) التي تهدف الى التوجه نحو اقتصاد السوق وفضلاً عن الرغبة في تحقيق التوازن الحقيقي لقوى العرض والطلب على النقد ، قرر البنك المركزي (التحرير الكامل لسعر الفائدة على القروض والودائع والائتمانات والأوراق المالية وكافة الادوات المالية الأخرى) اعتباراً من شهر آذار عام 2004 الأمر الذي يعزز دور أسعار الفائدة في نقل الإشارات النقدية للسياسة النقدية والعمل على تضييق الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة والم دينة الذي يعد الوسيلة المثلى لتحقيق الكفاءة في عملية الوساطة المالية والمنافسة في القطاع المصرفي .

- التحليل القياسي لأثر الجهاز المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي.

نهدف مما يأتي إلى بيان صحة الفرضية التي تشير إلى تأثير الجهاز المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي(الناتج المحلي الإجمالي،التضخم ،البطالة).

وسيتم ذلك من خلال تحليل الانحدار المتعدد (The Multiple Linear Regression) للوصول إلى تقديرات المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS) للنموذج من خلال المعادلة الخطية(Linear Function) الآتية:-

$$Yi= b_0 + b_1 Xi_1 + b_2 Xi_2 +-----+ bk Xik + Ui$$

إذ أن:- Y_i= المتغيرات التابعة.

Xi= المتغيرات المستقلة .

Ui =المتغير العشوائي .

b0 = الحد الثابت .

k =عدد المتغيرات المستقلة .

وتتكون متغيرات النموذج أولا من المتغيرات التابعة (Dependent variables) التي هي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (GDP) والتضخم (Inf) والبطالة(Une).

وثانيا من المتغيرات المستقلة (Independent variables) التي هي النمو السنوي لعرض النقد بمعناه الواسع (G M2) وحجم الائتمان (CRD) وعدد المصارف وفروعها (NUM) وكذلك نسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد بمعناه الواسع (D.M2) ونسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (DG) فضلاً عن الكثافة المصرفية(DEN) والعمق المالي (DEP).

و الصيغة القياسية (Econometrics formulation) للنموذج تكون كما يأتي:

$$GDP= b_0 + b_1 G\ M_2 + b_2 CRD + b_3 NUM + b_4 D.M_2 + b_5 D.G + b_6 DEN + b_7 DEP + Ui$$

$$INF = b_0 + b_1 G\ M_2 + b_2 CRD + b_3 NUM + b_4 D.M_2 + b_5 D.G + b_6 DEN + b_7 DEP + Ui$$

$$UNE= b_0 + b_1 G\ M_2 + b_2 CRD + b_3 NUM + b_4 D.M_2 + b_5 D.G + b_6 DEN + b_7 DEP + Ui$$

وفي مايأتي شرح لمتغيرات النموذج و سنبتدئ بالمتغيرات التابعة في العراق:

ا- الناتج المحلي الإجمالي في العراق(Gross Domestic Product): (GDP)

ظهرت أثار الظروف السياسية التي مر بها العراق على الجانب الاقتصادي أبلغ ظهور من خلال الناتج المحلي الاجمالي الذي يعبر عن واقع معاناة الاقتصاد العراقي.ولكون الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يعتمد بصورة أساسية على مصدر واحد للناتج القومي هو النفط ، تعمقت جراحه مما ولد معدلات نمو سلبية في الناتج المحلي الإجمالي . وفي الجدول (7) الذي يبين مستويات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابت (100=1988)في العراق للمدة(1988- 2005) نلاحظ إن مستوى الناتج المحلي الإجمالي في عام 1988 كان يساوي (19432.2) مليون دينار وبعد ذلك تراجع هذا الرقم ليصبح (18826.2) مليون دينار عام 1989 بسبب تراجع أسعار النفط ، ومع بوادر حرب الخليج الثانية ومع فرض الحصار الاقتصادي أصبح الرقم يساوي (16373.4) مليون دينار عام 1990.

وإشارة إلى ما تم ذكره سابقا بأن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب فأن توقف صادرات النفط يبرر تراجعات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عما كان عليه في العام 1988.

فلقد كان مستواه في عام 1991 يساوي (7134.8) مليون دينار وفي عام 1992 يساوي (8964.0) مليون دينار ، أي بمعدل نمو مركب سالب عن العام 1988 مقـداره (-17.5 %).

وأستمر مسلسل التراجع حتى عام 1996 الذي شهد توقيع العراق على مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة مما سمح له بتصدير كمية محددة من النفط عبر آلية معينة من الإجراءات أدت إلى زيادة إيرادات النفط وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى أرقام مقاربة لمستواه في عام 1988 لأول مرة، حيث كان يساوي في العام 1997 ما مقداره (18926.1) مليون دينار وبمعدل نم و مركب عن العام 1988 مقداره(0.2– %) وعن العام 1993 مقداره(9.1%) .وأستمر الناتج المحلي الإجمالي بالتحسن النسبي حتى وصوله في عام 1999 إلى رقم يساوي (21561.9) مليون دينار وفي عام 2001 إلى (0 .43335) مليون دينار كأعلى رقم بلغه الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الثابتة، وعاد وانخفض بسبب الظروف التي مر بها البلد بعد عام 2003 إلى مستوى (26990.2 و 34267.0) مليون دينار في السنوات (2003 ،2005) . وكان معدل النمو المركب طول المدة المدروسة (1988– 2005) يساوي (3.3%). ولابد من الإشارة هنا إلى إن هذه النسبة تحققت بسبب تضاعف أسعار النفط في السنوات الأخيرة عما كانت عليه في سنة الأساس (1988) التي شهدت أسعارا منخفضة ، وليس بسبب التحسن في الطاقات الإنتاجية.

جدول (7)

الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد في العراق للمدة(1988– 2005).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة MID 1988=100	النمو السنوي للناتج %	متوسط دخل الفرد ID	النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد %
1988	19432.2	===	1151	==
1989	18826.2	−3.1	1081	−6.0
1990	16373.4	−13.0	915	-15.3
1991	7134.8	−56.4	387	−57.7
1992	8964.0	25.6	473	22.2
1993	13318.4	48.5	683	44.3
1994	12703.4	−4.6	634	−7.1
1995	10376.8	−18.3	505	−20.3
1996	15527.8	49.6	735	45.5
1997	18926.1	21.8	858	16.7
1998	18640.3	−1.5	821	−4. 3
1999	21561.9	15.6	922	12.3
2000	42358.0	96.4	1758	90.6
2001	43335.0	2.3	1746	−0.6
2002	40344.9	−6.8	1578	−9.6
2003	26990.2	−33.1	1024	−35.1
2004	33185.0	22.9	1186	15.8
2005	34267.0	3.2	1189	0.25

المصدر:العمود (1) وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الحسابات القومية.

الأعمدة(2– 3– 4) من إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات السكان والعمود (1).

ب–التضخم : (Inf):Inflation

لم يكن التضخم في الاقتصاد العراقي حديث الولادة بل إن جذوره تمتد إلى سنوات مضت ، إذ أن الأوضاع الشاذة التي عاشها العراق ترجمت اقتصادياً بشكل ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار ،فزيادة عرض النقد وخصوصا العملة في التداول (خلال المدة من نهاية الثمانينات ومروراً بعقد التسعينات والى بدايات القرن الجديد) بسبب الاعتماد على سياسة الإصدار النقدي الواسع بدوافع مالية أدت إلى اتساع حجم العملة في التداول ونموها المستمر الذي لم ينخفض خلال المدة (1988– 2005) عن (12.6%) سنوي ا ، الأمر الذي نتج عنه أن تصبح القاعدة النقدية ذات حجم كبير، كما إن تخلف العادات

المصرفية بسبب قلة الوعي المصرفي وتراجع دور السياسة النقدية عن ممارسة عملها في التأثير في إجمالي السيولة النقدية ترتب عليه زيادة في عرض النقد ومع ضآلة عرض الناتج الحقيقي وتزايد الطلب عليه حدثت تعقيدات في الاقتصاد العراقي كان التضخم أبرز ثمارها[٣٤]. ولتتبع مستويات التضخم في العراق خلال المدة (1988– 2005) نلاحظ الجدول (8) الذي يشير إلى إن معدل التضخم في العام 1988 كان يساوي (21.3%) بسبب تراكمات الحرب العراقية الإيرانية ،ومع مطلع التسعينات من القرن العشرين حدثت ارتفاعات كبيرة ومستمرة في معدلات التضخم فكانت في السنوات (1990،1991،1992،1993) تساوي (51.0%،186.0%،83.0%،207.0%) على التوالي.غير إن أكثر السنوات ارتفاعا في مستوى التضخم هي سنة (1994) إذ شهدت معدلاً يساوي(492.0%) بسبب اشتداد وطأة الحصار الاقتصادي .أما بعد التوقيع على مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة انعكس التفاؤل بقرب زوال الحصار الاقتصادي بشكل ملموس على المستوى العام للأسعار إذ وصل معدل التضخم للمرة الأولى والوحيدة خلال عقد التسعينات إلى(15.0– %) في عام 1996 ولكن سرعان ما تلاشت سحابة التفاؤل هذه وارتفع معدل التضخم من جديد .ولم تؤثر السياسة النقدية الجديدة بعد عام 2003 في معدل التضخم بسبب تراكمات الفترة السابقة والرغبة في إعادة اعمار ما دمرته الحرب.

جدول (8)

معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة(1988– 2005).

السنوات	معدل التضخم %	معدل نمو التضخم السنوي %	السنوات	معدل التضخم %	معدل نمو التضخم السنوي%
1988	21.3	==	1997	23.0	−2.5
1989	6.3	-70.4	1998	14.7	−36.0
1990	51.0	7.4	1999	12.5	−14.9
1991	186.0	294.7	2000	5.0	−6.0
1992	83.0	−55.3	2001	16.3	226.0
1993	207.0	149.3	2002	19.3	18.4
1994	492.0	137.3	2003	32.5	58.3
1995	351.0	−28.6	2004	27.0	−16.9
1996	-15.0	-104.2	2005	31.6	17.0

المصدر:العمود(1) وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء،مديرية الأرقام القياسية.

العمود(2) احتسب من قبل الباحثين.

ج-البطالة :(Unemployment):(UNE)

تشكل البطالة عائقا تنمويا كبيرا وسببا في تهديد الاستقرار الاقتصادي والسياسي كون الفرد القادر على العمل والباحث عن فرصة عمل ولا يجدها يكلف الاقتصاد فرصة الاستفادة من الناتج الذي كان من الممكن أن ينتجه لو أتيحت له الفرصة ،هذا من جه ة ، ومن جهة أخرى فأن الفرد العاطل قد يجد نفسه مضطرا لتحصيل الأموال بطرق قد تكون غير مشروعة أو غير قانونية لاسيما إذا كانت متاحة وفي متناول اليد مما يجلب على المجتمع آثار اجتماعية كان من الممكن تجاوزها لو أن الاقتصاد والقائمين عليه وفروا فرص عمل له ولغيره من العاطلين، ولربط البطالة بالمشاكل الاجتماعية قام الباحث الاجتماعي الأمريكي (هارفي بربنير) بدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينات من القرن العشرين أشار فيها إلى إن زيادة معدل البطالة بـــ (1%) عن المعدل الطبيعي* يزيد معدل الانتحار بمعدل (4%) ومعدل جرائم القتل بـــ (6%) وعمل المصحات النفسية يتحسن بـــ (4%) مما يثبت الأثر الاجتماعي الخطير لهذه المشكلة .[٣٦] ولابد من الإشارة هنا إلى إن البطالة لم تكن متجذرة في الاقتصاد العراقي بل على العكس من ذلك فلقد وصل الاقتصاد في السابق إلى حالة الاستخدام الكامل أو حالة فوق الاستخدام الكامل (Over Full Employment) إذ انه ولأجل تنفيذ الخطة الاستثمارية (1975 – 1980) تم استقدام قوة عمل أجنبية وعربية وصلت أعدادها إلى ثلاثة ملايين شخص لسد النقص الحاصل في قوة العمل في الاقتصاد العراقي. وهناك جملة من الأسباب تقف وراء ظهور البطالة وتفاقمها في الاقتصاد العراقي منها وجود معدل نمو سكاني مرتفع جداً وصل إلى (3.1%) سنوياً مقارنة بـــ (0.8%) في الدول المتقدمة و (1.9%) في الدول النامية ، فضلاً عن تفاقم الركود الاقتصادي الذي ولد انحساراً في الطلب على الأيدي العاملة وأدى إلى تعرض الشركات والمعام ل إلى خسائر مما أدى إلى تسريح العمال وخاصة في الأهلية منها ،مع الأخذ بعين الاعتبار العمليات الإرهابية التي قلصت فرص الاستثمار. ولم نستطع الحصول على بيانات مؤكدة لمستويات البطالة في العراق لعدم توفر المسوحات الشاملة لكافة مناطق القطر بسبب الظروف الراهنة ونعتمد هنا على تقرير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية الذي أشارت فيه إلى أن نسبة البطالة في المجتمع العراقي عام (2005) بلغت حوالي (30%) من مجموع القوى العاملة.

المتغيرات المستقلة والتوقعات المسبقة لعلاقتها وتأثيرها في المتغيرات التابعة:

أ- نمو عرض النقد بمعناه الواسع: (Growth of Money Supply):(G M2):

نمو عرض النقد يرتبط بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أي أن زيادة نمو عرض النقد من شانها أن تزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي بالاستناد الى إن زيادة نمو عرض النقد تعني المزيد من السيولة في الاقتصاد مما يجعل أسعار الفائدة تنخفض ويتوسع الطلب على الاستثمار وبعد ذلك يزداد الطلب الاستهلاكي لان عملية الاستثمار رافقتها عملية دفع للأجور وأثمان المواد الأولية ، وهذا الأمر يدفع المنتجين إلى زيادة إنتاجهم لعلمهم المسبق بوجود طلب متزايد على سلعهم وخدماتهم مع مراعاة وجود موارد معطلة ومرونة في الجهاز الإنتاجي ، والعكس من ذلك عند تقليل نمو المعروض النقدي. والتحليل السابق يمكن له أن يفسر العلاقة السالبة بين نمو عرض النقد ومستوى البطالة فزيادة نمو عرض النقد التي خفضت من أسعار الفائدة وأنعشت الاستثمار تدفع نحو تشغيل المزيد من العاطلين عن العمل .أما تأثير عرض النقد في مستوى التضخم فبينته النظريات الاقتصادية النقدية التي أشارت الى أن التضخم في حد ذاته ليس إلا مشكلة نقدية بالدرجة الأساس، والعلاقة التي تربط نمو عرض النقد بالتضخم هي علاقة موجبة لان زيادة نمو عرض النقد تودي الى انخفاض القوة الشرائية وتعمل على زيادة المستوى العام للأسعار والوقوع في شرك التضخم.

ب- الائتمان :(The Credit)(CRD):

يرتبط الائتمان بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي إذ ان التوسع في حجم الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي يدفع مستوى الطلب الكلي نحو الارتفاع لان الطلب الاستثماري قد ازداد ، فضلا عن الزيادة في الطلب الاستهلاكي كما ذكرنا آنفاً وزيادة الطلبين (الاستثماري والاستهلاكي) ترفع من مستوى الطلب الكلي الأمر الذي يزيد الإنتاج.

ونفس الآلية السابقة تفسر العلاقة السالبة التي تربط مستوى الائتمان مع نسبة البطالة ، إذ إن زيادة الائتمان تودي الى زيادة الاستثمار ومستوى التشغيل . ويرتبط الائتمان بالتضخم بعلاقة موجبة وتفسير هذه العلاقة هو إن زيادة الائتمان ما هي إلا زيادة في عرض النقد .

ج- عدد المصارف وفروعها :(Number of branches):(NUM)

المتغير المستقل (عدد المصارف وفروعها) يرتبط بعلاقة موجبة مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي لان زيادة عدد المصارف تعني إمكانية أفضل لنجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، فضلا عن إن تقديم الخدمات المصرفية وخصوصا الائتمان سيتصف باليسر والسهولة الأمر الذي يزيد الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي . كما يرتبط عدد المصارف وفروعها بعلاقة سالبة مع مستوى البطالة والتضخم لان زيادة عدد المصارف تزيد من فعالية السياسة النقدية.

د- نسبة إجمالي الودائع الى عرض النقد(D.M2) :

العلاقة التي تربط بين (D.M2)هي علاقة موجبة فإذا ما ازدادت هذه النسبة كانت هناك إمكانية أفضل للسياسة النقدية لبلوغ أهدافها التي من ضمنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي.أما علاقة النسبة(D.M2) بالتضخم والبطالة فهي علاقة سالبة، لأنه بزيادة هذه النسبة ترتفع قدرة السياسة النقدية على بلو غ غاياتها ألمتمثلة في الســـــيطرة على التضخم والبطالة .

هـ- نسبة إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(D.G)

ترتبط هذه النسبة بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي ، فكلما ارتفعت زادت قدرة الاقتصاد في الاعتماد على الجهاز المصرفي في إقامة الاستثمارات المختلفة كونه جهازا متطورا لأنه لولا تطوره لما حقق هذه النسبة المرتفعة.كما وتربط علاقة سالبة هذه النسبة مع التضخم والبطالة، فمن جهة تعني زيادة نسبة (D.G) إمكانية أفضل للجهاز المصرفي التجاري والمتخصص في نقل القرار النقدي اللازم لمواجهة هات ين المشكلتين من البنك المركزي الى خلايا الاقتصاد المختلفة ، ومن جهة أخرى فان ارتفاع هذه النسبة يدل على تطور الجهاز المصرفي مما يولد قدرة متزايدة على منح الائتمان بمستوى يرفع من حجم الاستثمار.

و- الكثافة المصرفية:Banking density(DEN)

هذا المتغير يرتبط بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فلو ارتفعت هذه الكثافة ازدادت إمكانية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها وأيضاً انتشار الخدمات المصرفية بشكل أفضل مما يزيد من حجم الائتمان الممنوح من الجهاز

المصرفي التجاري والمتخصص بشكل يرفع من مستوى الاستثمار والطلب الكلي والعرض الكلي(الناتج).كما يرتبط متغير الكثافة المصرفية مع التضخم والبطالة بعلاقة سالبة لان زيادة الكثافة المصرفية تعني خدمات مصرفية أفضل وائتمان أعلى مما يولد زيادة في الاستثمار ترفع من مستوى التشغيل وهذه الأمور مجتمعة ترفع من مستوى الطلب الكلي الذي يحفز العرض الكلي على الارتفاع مما يزيد من عرض السلع و يخفض الأسعار.

ز- العمق المالي Financial Depth (DEP)

ترتبط نسبة العمق المالي بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي إذ انه كلما كان العمق المالي ذا نسبة مرتفعة أصبحت السياسة النقدية على درجة كبيرة من الفعالية في تحقيق أهدافها التي من ضمنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي .ونفس التحليل يستخدم في بيان العلاقة السالبة بين نسبة العمق المالي من جهة ومعدلات التضخم والبطالة من جهة أخرى .

تحليل الأثر الذي ولدته متغيرات الجهاز المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي:

أولا:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (GDP)

أُستخدم برنامج (Minitab) لمعالجة البيانات بأستخدام الحاسبة الالكترونية بأسلوب (Stepwise multiple regression analysis) كما تم إخضاع نتائج التحليل للاختبارات حسب المعايير الإحصائية مثل (T. Test) للكشف عن معنوية المعلمّات و (F. Test) للكشف عن معنوية النموذج و اختبار معامل التحديد (R^2) الذي يكشف القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة ،كما تم اختبار نتائج التحليل حسب المعايير القياسية التي تتضمن ثلاثة اختبارات هي اختبار (D-W) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية ، ثم (Klien Test) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد. وتكون الاختبارات السابقة جنباً الى جنب مع المعيار الاقتصادي الذي على أساسه تتم مقارنة إشارات وقيم المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية بما يحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومن خلال النموذج تحصلنا على معادلة الانحدار متعدد المراحل الآتية التي بينت أن متغيرات الجهاز المصرفي العراقي المؤثرة

في متغيرات الاستقرار الاقتصادي كانت (عدد المصارف وفروعها ، والنمو السنوي لعرض النقد ، فضلاً عن نسبة إجمالي الودائع الى عرض النقد بمعناه الواسع).

$$GDP = -64288 + 162\,NUM - 85.3\,GM2 + 671\,D.M2$$
$$(5.89) \quad (-2.90) \quad (2.35)$$
$$R^2 = \%74.6 \qquad F = 13.69 \qquad D\text{-}W = 1.59$$

ونلاحظ في النموذج اجتيازه للاختبارات[٣٧] جميعاً ، ونشير هنا الى إن معامل التحديد (R^2) الذي يقيس القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة فيما يتعلق بالتأثيرات التي تحدثها في المتغير التابع اظهر إن (74.6%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة وان (25.4%) منها تعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج. وهذه القيمة لمعامل الارتباط تعطي قيمة تفسيرية جيدة لتأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع .

ويظهر من خلال معادلة الانحدار المتعدد أن زيادة مقدارها (فرع واحد) في عدد المصارف تزيد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار (162) وحدة ، فضلاً عن أن زيادة أخرى في نسبة الودائع الى عرض النقد مقدارها (1%) من شانها أن ترفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (671) وحدة ، بسبب طردية العلاقة وذلك لان زيادة عدد المصارف من شانها أن تحسن نوعية الخدمات المصرفية وترفع من حجم الائتمان والاستثمار وبالتالي الطلب الكلي والناتج الكلي . ونفس الأمر ينطبق على نسبة الودائع الى عرض النقد التي توفر احتياطيات نقدية لدى المصارف بشكل يدفعها الى زيادة في منح الائتمان الأمر الذي ينعكس ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي. ولا مناص هنا من أن نشير الى إن متغير نمو عرض النقد قد ظهر بإشارة سالبة مما يعني عكسية العلاقة بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي على الضد مما تذهب إليه النظرية الاقتصادية ، إذ كان من المفترض أن تؤدي زيادة نسبة نمو العرض النقدي الى زيادة في حجم الناتج ولكن هذا الأمر يكون في الظروف الاعتيادية والمشكلة هنا هي أن كل ما يحيط بالاقتصاد العراقي من ظروف وبكافة المقاييس هي غير اعتيادية فالاقتصاد العراقي شهد معدلات نمو في عرض النقد بلغت في بعض السنوات مئات أضعاف ما نادت به النظريات النقدية مما ولد انهياراً في قيمة الدينار العراقي من جهة ومن جهة أخرى معدلات تضخم غاية

في الارتفاع وهذه العوامل مع ظرف الحصار الاقتصادي أدت إلى تراجع مستوى الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي اظهر العلاقة السالبة بين المتغيرين .

ثانيا:التضخم (INF):

أظهرت نتائج التحليل القياسي تأثير النمو السنوي لعرض النقد و حجم الائتمان في المتغير التابع(التضخم) وكما في المعادلة الخطية الآتية:-

$$INF = -2.4 + 1.98\ G\ M2 - 0.000145$$
$$\qquad\qquad\qquad\quad (4.85)\qquad (2.23)$$
$$R^2 = \%63.9 \qquad F = 13.22 \qquad D\text{-}W = 2.41$$

اجتازت التقديرات أعلاه الاختبارات الإحصائية والقياسية * وأشار معامل التحديد (R^2) إلى إن المتغيرات المستقلة استطاعت ان تفسر ما مقداره (63.9%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ، مما يبقي نسبة مقدارها (36.1%) لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

وتتفق معادلة الانحدار هذه مع منطق النظرية الاقتصادية بخصوص العلاقة الموجبة بين نمو العرض النقدي ومستوى التضخم كون الاخير هو مشكلة نقدية بالدرجة الأساس وخصوصا في العراق مما يعني أن أي زيادة في نمو عرض النقد ستجد صداها في الاقتصاد بشكل ارتفاع في مستوى الأسعار رغم وجود موارد معطلة بسبب غياب المرونة في الجهاز الإنتاجي. لذلك فان زيادة نمو عرض النقد بمقدار (1%) من شانها أن ترفع معدل التضخم بمقدار (1.98%). أما العلاقة التي تخالف المنطق الاقتصادي فهي علاقة الائتمان السالبة مع مستوى التضخم إذ أنه من المفترض أن تؤدي الزيادة في مستوى الائتمان إلى زيادة في عرض النقد ومع جهاز إنتاجي يفتقد الى المرونة فان محصلة هذه العملية تكون التضخم، لكن ما حدث في الاقتصاد العراقي هو العكس من ذلك إذ أن زيادة الاستثمار ولو بنسبة قليلة الناجمة عن تزايد حجم الائتمان بمقدار وحدة واحدة أدت الى تراجع في مستوى التضخم بما مقداره (0.000145%)، لان زيادة حجم الائتمان أفضت إلى زيادة في مستوى الاستثمار مما يعني زيادة في الناتج من السلع والخدمات وهذه الزيادة في المعروض السلعي تؤدي الى انخفاض مستوى الأسعار والتضخم . ونلاحظ مما سبق أن الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي تأثر بالمتغيرات(نسبة نمو عرض النقد بمعناه الواسع وعدد المصارف وفروعها ونسبة الودائع وشبه النقد إلى

عرض النقد) أما مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي فقد اظهر أيضاً تأثراً بنسبة نمو عرض النقد بمعناه الواسع فضلاً عن متغير الائتمان المصرفي.

ولقد ظهر تأثير واضح لمتغير نسبة النمو السنوية لعرض النقد الواسع بسبب التأثير السلبي لظهوره مرتين في التحليل القياسي ، ففي الأولى كان نموه غير المدروس سبباً في تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وفي الثانية كان هذا النمو سبباً لبلوغ التضخم في العراق مستويات عالية جداً لأن النمو العشوائي جاء مترافقا مع توقف شبه كامل للطاقات الإنتاجية في البلد بسبب الحصار الا قتصادي والمشاكل الأخرى التي عانى منها العراق .

ولم تظهر المتغيرات الدالة على الكثافة المصرفية ودرجة العمق المالي في نتائج التحليل لتواضع مستواها في العراق كما هي حال المتغير المستقل الذي يشير الى نسبة الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي ، بسبب أن المواطن العراقي يعاني من قلة دخله الذي لا يسد حاجته أصلاً مما يجعل عملية الادخار صعبة بالنسبة له ولكون نسبة الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي مرتبطة بالرغبة في الادخار فإنها جاءت قليلة جداً مما افقدها تأثيرها في متغيرات الاستقرار الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

يمكن من خلال التحليل الاقتصادي بشقيه الوصفي والقياسي أن نؤشر الاستنتاجات الآتية:

1- مر العراق طيلة المدة (1990 - 2005) وحتى قبل ذلك وبعده بظروف غير طبيعية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ألقت بظلالها على الاقتص اد العراقي مولدة فوضى اقتصادية أدت الى تدهور كبير في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

2- قامت الحكومة العراقية في عام 1990 وما بعده حتى عام 2003 بسلب البنك المركزي استقلاليته وجعلته منقاداً لوزارة المالية بهدف تمويل الموازنة العامة ، وكان هذا التمويل غير المدروس سبباً في تضاعف عرض النقد في الاقتصاد الى مستويات لا تمت

بصلة الى ما دعت إلية النظريات الاقتصادية النقدية ،اذ بلغت نسبة النمو المركب لعرض النقد(47.6%) سنوياً.

3- انعكست الاستقلالية المفقودة للبنك المركزي العراقي على الاقتصاد بالشكل الآتي:

ا- تدهور سعر الصرف للدينار العراقي بشكل منعه من اداء وظائفه بصورة جيدة حتى عام 2003 .

ب- ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى المستويات، اذ وصل معدله في أكثر السنوا ت ارتفاعا (1994،1995) الى مستوى (492.0 %) و (351.0%).

ج- تدهور الناتج المحلي الاجمالي لتوقف صادرات النفط من جهة وتوقف العملية الإنتاجية من جهة اخرى، فكانت معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته معدلات سالبة في نصف سنوات الدراسة بينما السنوات الاخرى فقد حققت معدلات نمو سنوية موجبة لتواضع قيمة الناتج في سنوات المقارنة.

4- أثرت المتغيرات الاقتصادية التي عبرت عن واقع الجهاز المصرفي العراقي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي بالشكل الآتي:

ا- أثرت متغيرات (عدد المصارف وفروعها ونمو عرض النقد ونسبة الودائع إلى عرض النقد ودرجة العمق المالي) في متغير الاستقرار الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة) وفسرت هذه المتغيرات (74.6%) من التغيرات التي تحصل في معدلاته.

ب - أثرت متغيرات (نمو عرض النقد والائتمان) في متغير الاستقرار الاقتصادي(التضخم) وفسرت هذه المتغيرات (63.9%) من التغيرات التي تحدث في معدلاته.

ويظهر واضحاً التأثير السلبي لنمو عرض النقد في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق لأنه كان نموا غير مدروس.

التوصيات :

استنادا الى النتائج التي تم التوصل إليها بدراسة الجهاز المصرفي العراقي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي فانه يمكن ان نوصي بالأتي:-

1- اعادة النظر بتوزيع فروع البنك المركزي العراقي بإلغاء احد الفرعين الموجودين في منطقة كردستان وإنشاء فرع جديد في منطقة الفرات الأوسط لتوزيع فروعه بشكل متوازن حسب مناطق القطر وأقاليمه ، تسهيلاً للأعمال المصرفية في ظل الظروف الحالية والمستقبلية.

2- ضرورة السيطرة على الإصدار النقدي وعدم الإفراط فيه وذلك من قبل البنك المركزي وإعطاء هذا الموضوع أولوية قصوى حتى تتم السيطرة عليه كما تمت السيطرة الناجحة على سعر صرف الدينار العراقي.

3- تحرير الجهاز المصرفي من كل القيود التي يمكن ان تحد من حركته، باتجاه الأهداف المطلوب تحقيقها واختيار الوسائل التي من خلالها يتم تحقيق هذه الاهداف .

4- ترك المجال للمنافسة بين وحدات الجهاز المصرفي وعدم منح أفضلية لبعضها على البعض الأخر في التعامل من قبل البنك المركزي كما يحدث مع المصارف الحكومية.

5- منح الصلاحية لمدراء الفروع في منح التسهيلات الائتمانية وعدم حصرها بيد الفروع الرئيسة مع مراعاة الضمانات الضرورية لعملية المنح هذه ، حرصا على جعلها اكثر سهولة.

6- يفضل ان تعمل المصارف التجارية والمتخصصة على تنويع خدماتها وإدخال التقنيات الحديثة في مجال العمل المصرفي.

7- نشر الوحدات المصرفية حسب الحاجة لها وعدم تركيزها في المدن الرئيسة وإهمال الأقاليم.

8- نشر الوعي المصرفي ، وتقع هذه المهمة على عاتق الحكومة لاسيما الوزارات المعنية كالتربية والتعليم والمالية والإعلام من خلال التعريف بعمل وأهمية الجهاز المصرفي ولو بصورة مبسطة في المناهج التعليمية فضلاً عن برامج التوعية الخاصة بذلك .

9- على الوزارات المعنية بالشؤون الاقتصادية القيام بنشر البيانات الاحصائية بصورة دورية ومنتظمة (شهرية وربع سنوية و نصف سنوية و سنوية) عن كافة المتغيرات الاقتصادية مما يسهل عمل الباحثين ويصب بالمحصلة النهائية في مصلحة الاقتصاد.

10- يوصي الباحثان بتكوار هذه الدراسة لمدد اخرى ومتغيرات اخرى لغرض التعمق اكثر بدراسة الموضوع لما له من فائدة عملية خدمة للاقتصاد.

الهوامش والمصادر:

١- الهوامش:

[١] - إكرام عبد العزيز عبد الوهاب، دور السياسة المالية في معالجة المديونية في العراق ، رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،1996، ص 178.

[٢] - عبد الخالق دبي مهدي، إمكانية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية الا يجابيات والسلبيات، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية ،2005، ص 38.

[٣] – د.عبد الكريم كامل أبو الهات ،خفض الديون العراقية ماذا يعني ،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،،العدد2 ،2004 ،ص4.

[٤] – سعيد عبود السامرائي، الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية ، ط1، مطبعة الآداب ، نجف 1983، ص 5-8.

[٥] – المصدر السابق، ص 105– 106.

[٦] –التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ،سنة 2003 ومطلع سنة 2004 ،ص24

[٧] – المصدر نفسه،ص24 .

[٨] – بدر غيلان ، السوق النقدية في العراق ، البنك المركزي العراقي ، منشورات المديرية العامة للاحصاء والأبحاث ، 2004، ص 7.

[*] هو مقياس لقدرة الجهاز المصرفي على تجميع الودائع .انظر في ذلك:–

– محمد سعيد النابلسي ،السياسة المالية والنقدية ووقعها على البنية التحتية المالية ،تحرير د–عبد الرحمن صبري ،بحوث ومناقشات ندوة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،عمان ،17-18 أيلول1997،ص44.

[*] (MID) تعني مليون دينار عراقي.

[**] بقسمة العمود(1)على العمود(4).

[١٠] – بدر غيلان وهم ،السوق النقدية في العراق ، البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق ، ص 43.

[١١] – د. عبد الحسين جليل عبد الحسن ألغالبي ، إصدار الدينار العراقي الجديد ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد1، 2004، ص 75–76.

[١٢] – د. عبد الحسين جليل عبد الحسن ألغالبي ، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (إشارة خاصة للعراق) ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،2002 ،ص 84.

[١٣] – التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ،سنة 2003ومطلع سنة2004،ص22.

[١٤]– د. مظهر محمد صالح ، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وهيكلته ، مصدر سابق، ص1-3.

[١٥]– التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ،مصدر سابق ،ص22.

[١٦] – د. مظهر محمد صالح ، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وهيكليته، مصدر سابق، ص1-3.

[١٧] – د. ماجد الصوري ، المصارف الحكومية في العراق ، بعض القضايا المتعلقة بالأداء ، منشورات البنك المركزي العراقي ، نيسان، 2007 .

[١٨] – د. ناجي التو يزي ،الإصلاح المصرفي ،إصدارات جسر التنمية، على الموقع-www.arab api,org,devflop-i.htm

[١٩] – د. خميس خلف موسى ، د . مازن عيسى الشيخ راضي ، التنمية الاقتصادية ، جامعة الكوفة،2000 ،ص40.

* تم احتساب الكثافة المصرفية من خلال:–

a – عدد السكان ÷ 10000 b – عدد الفروع ÷ ناتج الخطوة a .

[٢٠] –د. ناجي التو يزي،الإصلاح المصرفي ،إصدارات جسر التنمية ،مصدر سابق.

[٢١] – د. عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ج2 ، الجامعة المستنصرية، 1984، ص 145.

* – بأخذ المتوسط الحسابي لنسبة العملة إلى عرض النقد ونسبة الودائع إلى عرض النقد.

[٢٢] – عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، ط1،دار الحامد للنشر، عمان،2004،ص403.

[٢٣] – د. عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مصدر سابق ،ص 145.

[٢٤] – د. همام راضي الشماع ،الائتمان المصرفي في العراق الواقع والمتطلبات ، بحث ضمن بحوث المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية ،تحرير د– هناء عبد الغفار السامرائي ، د– عماد عبد اللطيف ، بيت الحكمة ، بغداد ،2002 ،ص 169.

[٢٥]– أ. سامي عطو ، تطوير هيكل القطاع المالي وأدوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي، بحث من بحوث المؤتمر العلمي الثالث ، تحرير د – هناء عبد الغفار السامرائي ، د– عماد عبد اللطيف ، بيت الحكمة ، بغداد ،2002، ص 158.

[٢٦] – البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2003 ومطلع 2004 ، ص 51– 54.

[٢٧] – المصدر السابق،ص 78.

[٢٨] – د. عبد الحسين جليل عبد الحسن ألغالبي، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (إشارة خاصة للعراق) ، رسالة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة، 2002، ص 135،

[٢٩] – قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976.

[٣٠] – البنك المركزي العراقي ، إعلان صحفي ، في 2003/8/26 على الموقع الالكتروني :www.cbi.gov.Ir.com.

[٣١] – د. مظهر محمد صالح ، حجم الآثار التضخمية الناشئة في جانب العرض على الاستقرار النقدي ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 2 ، سنة2000 ، ص 62 ، 65.

[٣٢] – بدر غيلان وهم ،السوق النقدية في العراق ، البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق ، ص 43.

[٣٣] – التقرير السنوي الاقتصادي للبنك المركزي العراقي لسنة2003 ومطلع2004،**ص14– 15.**

[٣٤] – إكرام عبد العزيز عبد الوهاب ،الاختلالات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي ،خلال الفترة 1991–1995، بحوث المؤتمر العلمي الثالث للدراسات الاقتصادية ،مصدر سابق،ص477.

* ينحصر هذا المعدل مابين (4.5 – 5.5%) من مجموع الأفراد الراغبين والقادرين على العمل.

[٣٦] – د. مجيد علي حسين ، د . عفاف عبد الجبار ، مقدمة في التحليل الكلي،ط 1، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2004ص333.

[٣٧]- قيمة (T)الجدولية عند مستوى معنوية (5%) وعلى درجة حرية(n-k)تساوي(2.131) .

–قيمة (F)الجدولية عند مستوى معنوية(5%) ودرجة حرية(K)،(N-K-1)للبسط والمقام تساوي (3.34).

قيمة(D-W) (du=1.422)(dl=0.708)عند مستوى معنوية (I%)ودرجة حرية(N,K)للبسط والمقام.

* قيمة (T)الجدولية عند مستوى معنوية (5%) وعلى درجة حرية(n-k)تساوي(2.13) .

–قيمة (F)الجدولية عند مستوى معنوية(5%) ودرجة حرية(K)،(N-K-1)للبسط والمقام تساوي (3.34).

قيمة(D-W) (du=1.25)(dl=0.700)عند مستوى معنوية (I%)ودرجة حرية (N,K)للبسط والمقام.

٢–المصادر:أ– الكتب:–

1– د. خميس خلف موسى د . مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة ،2000.

2– د. سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، ط1، دار البصري للطباعة،1996.

3– د. سعيد عبود السامرائي، الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية ، ط1، مطبعة الآداب ، نجف1983.

4– د. عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، ط1، دار الحامد للنشر، عمان ،2004.

5– د. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف ، ج2 ، المستنصرية ،1984.

6– د. عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد ، مباديء الاقتصاد الكلي ، ج2 ، الجامعة المستنصرية ، 1984.

7– د. مجيد علي حسين، د. عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الكلي، ط1، دار وائل للنشر ، الاردن ،2004.

البحوث:-

1- د. إكرام عبد العزيز عبد الوهاب ، الاختلالات المالية والنقدية للاقتصاد العراقي للفترة (1990- 1995) بحوث المؤتمر العلمي الثالث للدراسات الاقتصادية ،تحرير د- هناء عبد الغفار السامرائي ، د- عماد عبد اللطيف سالم ، بيت الحكمة للطباعة، بغداد ،2002.

2- بدر غيلان ، السوق النقدية في العراق ، البنك المركزي العراقي ، منشورات المديرية العامة للاحصاء والأبحاث ، 2004.

3- أ. سامي عطو ، تطوير هيكل القطاع المالي وأدوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي، بحث من بحوث المؤتمر العلمي الثالث للدراسات الاقتصادية ،تحرير ، د. هناء عبد الغفار السامرائي ، د. عماد عبد اللطيف سالم ، بيت الحكمة للطباعة، بغداد ،2002.

4- د. مظهر محمد صالح ، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وهيكليته ، منشورات البنك المركزي العراقي ، 2007.

5- د. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، اصدار الدينار العراقي الجديد بين الضرورة والمبررات ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد1،2004.

6- د. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، نحو دينار عراقي أمثل (الكميات والفئات) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد2،2004.

7- د. عبد الكريم كامل أبو هات ، خفض الديون العراقية ماذا يعني ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2 ،2004.

8- د. عبد الكريم كامل أبو هات ، الاقتصاد العراق ما بعد المحنه .... ثمة أمل ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد1،سنة2004.

9- د. ماجد الصوري ، المصارف الحكومية في العراق ،بعض القضايا المتعلقة بالأداء ، منشورات البنك المركزي العراقي ،نيسان،2007.

10- محمد سعيد النابلسي ،السياسة المالية والنقدية ووقعها على البنية التحتية المالية ،تحرير د- عبد الرحمن صبري ،بحوث ومناقشات ندوة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،عمان ، 17-18أيلول1997.

11- د. مظهر محمد صالح ، حجم الآثار التضخمية الناشئة في جانب العرض على الاستقرار النقدي ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 2 ، سنة2000.

12- د. ناجي التويني، الإصلاح المصرفي ، إصدارات جسر التنمية ، العدد 17 في 2003، على الموقع الالكتروني : www.Arab-api,org,devflop-i.htm

13- د. همام راضي الشماع ،الائتمان المصرفي في العراق الواقع و المتطلبات ، بحث ضمن بحوث المؤتمر العلمي الثالث للدراسات الاقتصادية ،تحرير د- هناء عبد الغفار السامرائي ، د- عماد عبد اللطيف سالم ، بيت الحكمة للطباعة ، بغداد ،2002.

الاطاريح والرسائل:

1-إكرام عبد العزيز عبد الوهاب،دور السياسة المالية في معالجة المديونية في العراق،رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بغداد،1996.

2- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (إشارة خاصة للعراق) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،2002.

3- عبد الخالق دبي مهدي، إمكانية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية الايجابيات والسلبيات، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية ،2005.

تقارير ونشرات:

1- منشورات جمعية البنوك في الاردن ،القطاع المصرفي الواقع والمتطلبات .

2- الجهاز المصرفي الأردني ، على الموقع الاكتروني :- www.cbj.gov.jo.com

3- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2003ومطلع2004.

4- الهيكل التنظيمي للبنك المركزي ،موقع البنك المركزي العراقي الالكتروني : www.cbi.gov.ir.com

5- قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976.

6- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية،المجموعة الإحصائية السنوية،2005 -2006.

7- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية.

8- وزارة التخطيط العراقية،الجهاز المركزي للإحصاء،مديرية الأرقام القياسية.

9- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مسح الأحوال المعيشية في العراق ، ج ٢، ط١- 2005.